

إسرائيل كدولة فصل عنصري، وليس ديمقراطية

كانت صفة إسرائيل كدولة ديمقراطية لفترة طويلة ركيزة أساسية في صورتها الدولية، متتجذرة في نظامها البرلماني، والانتخابات، والإطار القانوني. ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق لسياساتها، خاصة تجاه الفلسطينيين، يكشف عن هيكلية منهجية من التمييز والفصل تتماشى أكثر مع الفصل العنصري منها مع المبادئ الديمقراطية. يجادل هذا المقال بأن إسرائيل تعمل كدولة فصل عنصري بدلاً من ديمقراطية حقيقية، مستندًا إلى أدلة على التمييز المنهجي، وقمع المعارضة، والتفاوتات الصارخة في الحقوق بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين، كما أبرزتها منظمات حقوق الإنسان، والأطر القانونية، والتطورات السياسية الأخيرة.

التمييز المنهجي والفصل العنصري

الفصل العنصري، كما يُعرف في اتفاقية الفصل العنصري لعام 1973، هو نظام من الفصل العنصري المؤسسي والتمييز المصمم للحفاظ على هيمنة مجموعة عنصرية على أخرى. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2024، **الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين**، يقدم حالة مفصلة لهذا التصنيف، مجادلاً بأن معاملة إسرائيل للفلسطينيين—من خلال التمييز، والتجريد من الأراضي، والقمع—تشكل نظاماً مصمماً لتفضيل الإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين. يسلط التقرير الضوء على سياسات مثل مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتقيد الوصول إلى الموارد مثل المياه والكهرباء، والتي تؤثر بشكل غير مناسب على الفلسطينيين في إسرائيل، والضفة الغربية، وغزة. على سبيل المثال، في الضفة الغربية، يتمتع المستوطنون اليهود بحقوق المواطنات الكاملة، بينما يعيش الفلسطينيون تحت القانون العسكري، محروميين من الحريات الأساسية مثل الحركة والمشاركة السياسية. هذا النظام القانوني المزدوج—القانون المدني لليهود والقانون العسكري للفلسطينيين—يعكس الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حيث كانت الحقوق تُخصص بناءً على العرق.

علاوة على ذلك، يعلن قانون الدولة القومية لعام 2018، الذي يعلن إسرائيل كـ”دولة قومية للشعب اليهودي“، بشكل صريح أولوية الهوية اليهودية على الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. يقلل هذا القانون من مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ويعزز الاستيطان اليهودي كقيمة وطنية، مما يؤدي فعلياً إلى تهميش 20% من سكان إسرائيل العرب. تُقوض هذه السياسات مبدأ الديمقراطية في المواطنات المتساوية، حيث تكرس تفوق اليهود في القانون، وهي سمة من سمات أنظمة الفصل العنصري حيث تتفوق حقوق مجموعة واحدة على الأخرى بناءً على العرق أو الإثنية.

قمع المعارضة والتمثيل السياسي

تضمن الديمقراطية الفعالة حرية التعبير والمشاركة السياسية المتساوية، ولكن معاملة إسرائيل للمواطنين الفلسطينيين وممثليهم تكشف عن تناقض صارخ. توثق وثيقة منظمة العفو الدولية لعام 2022، **منتخبون ولكنهم مقيدون: تضييق المساحة للنواب الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي**، كيف يواجه أعضاء الكنيست الفلسطينيون (MKs) لوائح تمييزية تحد من قدرتهم على تمثيل ناخبيهم. على سبيل المثال، تم استبعاد مشاريع قوانين اقترحتها أعضاء الكنيست الفلسطينيون تتعلق بحقوق مجتمعهم قبل المناقشة، وقانون الطرد لعام 2016 يسمح للكنيست بإزالة أعضاء الكنيست بسبب “التحريض على العنصرية” أو “دعم النضال المسلح”， وهو بند يُستخدم غالباً لاستهداف أعضاء الكنيست العرب. قضية النائب عوفر كاسيف، الذي واجه محاولة طرد في عام 2024 لدعمه قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في

محكمة العدل الدولية، تُبرز هذا القمع. على الرغم من فشل محاولة الطرد، تم تعليق كاسييف لمدة ستة أشهر، وهي خطوة يجادل النقاد بأنها كانت مدفوعة سياسياً لإسكات المعارضة.

كانت تعليقات أعضاء الكنيست العرب نمطاً متكرراً، يؤثر بشكل غير مناسب على الأحزاب العربية مثل الحدش-تال ورام. في عام 2023، تم تعليق عايدة توما-سليمان وإيمان خطيب-ياسين لانتقادهما العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، لمدة شهرين واحد على التوالي. الحالات التاريخية، مثل تعليقات حنين زعبي المتعددة (مثل ستة أشهر في عام 2014 بسبب تصريحات تدعم المقاومة الفلسطينية)، توضح هذا الاتجاه أيضاً. تناقض هذه الإجراءات بشكل صارخ مع عدم المسائلة عن أعضاء الكنيست اليهود الذين يشاركون في التحرير، مثل خلال مسيرة العلم في القدس عام 2023، حيث هتف المشاركون "الموت للعرب" دون مواجهة تداعيات مماثلة. هذا المعيار المزدوج—معاقبة أعضاء الكنيست العرب على خطاباتهم بينما يتم التسامح مع التحرير من القوميين اليهود—يقوض مبدأ الديمقراطية في المعاملة المتساوية بموجب القانون ويشير إلى نظام مصمم لقمع أصوات الأقليات، وهي سمة من سمات الفصل العنصري وليس الديمقراطية.

التفاوتات في الحقوق وظروف المعيشة

تجارب الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية تُقوض أيضاً ادعاء الديمقراطية. في غزة، كما أبرزت منشور وكالة الأونروا في 25 مايو 2025، خلق الحصار والعمليات العسكرية المتكررة أزمة إنسانية، حيث دعت الأمم المتحدة إلى 600-500 شاحنة مساعدات يومياً لمنع كارثة إضافية. تقرير لجنة الأمم المتحدة حول مراقب الصحة في غزة يوثق الهجمات على البنية التحتية الطبية، خاصة رعاية الأطفال وحديثي الولادة، كانتهاكات لحق الحياة والصحة، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. هذه الظروف، إلى جانب التدمير المتعمد للرعاية الصحية الإنجابية، تؤثر بشكل غير مناسب على الفلسطينيين، مما يخلق تناقضاً صارخاً مع الحقوق والخدمات المتاحة للإسرائيليين اليهود.

داخل إسرائيل، يواجه المواطنون الفلسطينيون تمييزاً منهجياً في الإسكان، والتعليم، والتوظيف. ممارسة هدم المنازل، كما أشارت منظمة العفو الدولية، هي آلية رئيسية للتهجير، حيث ترفض تصاريح البناء للعائلات الفلسطينية بينما تتسع المستوطنات اليهودية. في القدس الشرقية، غالباً ما يُحرم الفلسطينيون من حقوق الإقامة، بينما يُمنح المستوطنون اليهود معاملة تفضيلية. هذه التفاوتات ليست عرضية ولكنها مدمجة في إطار قانوني وسياسي يعطي الأولوية للهيمنة اليهودية، مما يعكس هدف الفصل العنصري في الحفاظ على السيطرة العنصرية من خلال الفصل وعدم المساواة.

الحجج المضادة والرد عليها

غالباً ما يشير مؤيدو وضع إسرائيل الديمقراطي إلى انتخاباتها، والقضاء المستقل، ووجود أعضاء الكنيست العرب في الكنيست كدليل على الديمقراطية. ومع ذلك، تُقوض هذه العناصر بالتفاوتات المنهجية والقمع الموضح أعلاه. الانتخابات، على الرغم من إجرائها بانتظام، لا تترجم إلى قوة سياسية متساوية عندما يواجه أعضاء الكنيست العرب قيوداً ويتم تهميش مجتمعاتهم. القضاء، على الرغم من الأحكام العرضية لصالح حقوق الفلسطينيين، قد أيد قوانين مثل قانون الدولة القومية وقانون الطرد، التي تكرس تفوق اليهود. علاوة على ذلك، وجود أعضاء الكنيست العرب لا يعني تمثيلاً ذا معنى عندما يتم استهدافهم بشكل روتيني بسبب آرائهم السياسية، كما يتضح من التعليقات ومحاولات الطرد.

حججة أخرى هي أن إجراءات إسرائيل هي رد على التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب الفلسطيني. بينما الهموم الأمنية حقيقة، إلا أنها لا تبرر التمييز الشامل والعقاب الجماعي المفروض على الفلسطينيين. حصار غزة، والاحتلال العسكري للضفة الغربية، وقمع المعارضة داخل إسرائيل تتجاوز التدابير الأمنية المستهدفة، مما يخلق نظاماً من السيطرة يفضل مجموعة على أخرى بناءً على الإثنية—سمة مميزة للفصل العنصري، وليس رداً ديمقراطياً على التهديدات.

تماشى سياسات وممارسات إسرائيل—التمييز المنهجي، وقمع المعارضة، والتفاوتات الصارخة في الحقوق—أكثر مع الفصل العنصري من الديمقراطية. الإطار القانوني، كما يتضح من قانون الدولة القومية وقانون الطرد، يعطي الأولوية للهوية اليهودية على المواطن المتساوية، بينما تكشف معاملة أعضاء الكنيست الفلسطينيين والمواطنين عن نمط من الإقصاء والقمع. الواقع المعاش للفلسطينيين، سواء في غزة، أو الضفة الغربية، أو داخل إسرائيل، هو واقع الفصل والحرمان، يتناقض بشكل صارخ مع الحقوق الممنوحة للإسرائيليين اليهود. هذه العناصر، الموثقة من قبل منظمات حقوق الإنسان ومدعومة بالأحداث الأخيرة، تتحدى رواية إسرائيل كديمقراطية وترسم بدلاً من ذلك صورة دولة فصل عنصري، حيث يحدد عدم المساواة المنهجي والهيمنة الناظم السياسي والاجتماعي. تتطلب الديمقراطية الحقيقة المساواة، والحرية، والعدالة للجميع، وهي مبادئ تفشل النظام الحالي في إسرائيل في التمسك بها بالنسبة للفلسطينيين.